الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

إدارة العمليات
قسم البرامج والدراسات
ورقة السياسات: 01/2025

البوابة العربية للتنمية:

نحو رأب الفجوات الإحصائية ومساندة صياغة السياسات الحكومية

في الدول العربية

أبريل 2025

إعداد : جمال قاسم حسن[*]

[*] أتقدم بالشكر للدكتور عماد الإمام والدكتور يوسف محيي الدين والدكتور أحمد الكواز والدكتور محمود سامي نابي والمهندس معز الرمضاني لمساهمتهم في إثراء هذه الورقة بملاحظاتهم.

المـحتويات

الملخص التنفيذي 2
تمهيد 2
1.جودة الإحصاءات وأهميتها لصانع القرار 2
2.دور الذكاء الاصطناعي في مجال العمل الإحصائي 3
3.نشر الإحصاءات الوطنية وفقاً لمعايير نظم النشر المعتمدة 5
4.البوابة العربية للتنمية ودورها في دعم أهداف التنمية المستدامة 7
1.4 مجالات الدعم التي تقدمها البوابة العربية للتنمية 9
2.4 دور البوابة في دعم قواعد البيانات الإحصائية 10
3.4 الوضع القائم لإحصاءات البوابة العربية 12
5.البوابات الإحصائية الرئيسية المستخدمة على المستوى الإقليمي والدولي 13
1.5 البوابة العربية للتنمية 14
1.1.5 المرحلة الأولى من مشروع البوابة العربية، تحديد احتياجات المستخدمين 15
2.1.5 المرحلة الثانية من منصة التنمية العربية كمركز شامل 15
3.1.5 المرحلة الثالثة متابعة نطاق العمل المحدد في المرحلة الثانية 16
2.5 بوابة البيانات العالمية التابعة للبنك الدولي 16
3.5 بوابة البيانات الإحصائية التابعة لصندوق النقد الدولي 16
4.5 بوابة البيانات الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "مرسى" 16
5.5 مقارنة البوابة العربية للتنمية بالبوابات الإحصائية الأخرى 16
6.التحديات التي تواجه عمل البوابة العربية 17
7.الخاتمة والتوصيات ..... **Error! Bookmark not defined.**
8.المراجع 19
9.الملاحق : الجداول التشخيصية للدول العربية (Country Diagnostic Notes) 20

الملخص التنفيذي

وقّع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مشروعاً تعاونياً إقليمياً استراتيجياً مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) التابعة للأمم المتحدة في إطار مشروع إقليمي لإطلاق البوابة العربية للتنمية. يتم من خلاله بناء وتنفيذ منصة للبيانات باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence).

ويتجسد الهدف من هذا المشروع الإقليمي في توفير بيانات شاملة، وإصدار التقارير المتخصصة حول الدول العربية (Country Diagnostic Notes) مدعمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، التي ستكون بغاية الأهمية لمتّخذي القرارات في الوطن العربي، حيث يسعى من هذا العمل المشترك إلى سد الفجوات والوصول إلى البيانات الموثوقة، وخلق قاعدة معلومات متينة ذات مصداقية عالية. إضافة إلى دعم الجهود التعاونية بين المؤسستين لدفع عجلة التنمية المستدامة، ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات المؤسسات العربية.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض المشروع الإقليمي للبوابة العربية ودوره في دعم جهود الدول العربية وأهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى استعراض أهم مصادر البيانات التي تعتمدها البوابة العربية، وكذلك التحديات التي تواجهها والتوصيات في هذه الجانب.

تمهيد

يُشكّل إنتاج الإحصاءات ذات المصداقية العالية تحديًا كبيرًا أمام صانعي القرار، إذ تعتمد الخطط والسياسات بشكل مباشر على مدى مصداقية البيانات المتوفرة. لذا، يُعدّ تحسين بيئة العمل الإحصائي في المؤسسات ضرورة أساسية لتعزيز قدراتها في إعداد وإصدار الإحصاءات والمؤشرات، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المعلومات من قبل الجهات المعنية. إضافة إلى دورها المحوري لنجاح العمل المؤسسي.

من ناحية أخرى، تُعتبر الإحصاءات المتعلقة بالبرامج الاقتصادية والتنموية، أولوية لصُنّاع القرار في تقييم المشاريع، حيث يعتمد نجاح المشاريع بشكل أساسي على جودة البيانات الإحصائية التي توفرها المؤسسات والمراكز الإحصائية المتخصصة.

وتكمُن أهمية المعلومات والبيانات في إعداد المؤشرات الإحصائية وفقاً للمنهجيات والمعايير الدولية، مما يتيح لصُنّاع القرار والمعنيين تحليل الأطر الاقتصادية، ورسم السياسات، واتخاذ القرارات التخطيطية والاقتصادية على أسس علمية دقيقة.

1. جودة الإحصاءات وأهميتها لصانع القرار

تكمُن أهمية جودة الإحصاءات في دورها الأساسي في دعم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 2015-2023 التي تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة، حيث توفر مصداقية الإحصاءات الأسس اللازمة لوضع الخطط والسياسات المبنية إلى أدلة واضحة ومدروسة. وتُعد البيانات الدقيقة والشفافة عنصرًا أساسيًا نظراً إلى:

1. أهميتها لصانعي القرارات عند وضع الخطط والسياسات التي تستند على حقائق واقعية، مما يزيد من فرص نجاحها، حيث تُمكّن من تخصيص الموارد المناسبة بفعالية لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
2. إعداد المؤشرات ذات الأهمية التي تُمكّن صانعي القرارات من متابعة ما تم تحقيقه من

أهداف التنمية المستدامة. كما تتيح الفرص أمام المعنيين حول إمكانية المقارنة مع الدول الأخرى، مما يساعدها في تبادل الخبرات وتحسين أداء العمل الإحصائي.

3. تقييم أداء الجهات الحكومية والمؤسسات، مما يساهم في زيادة الشفافية والمساءلة، ودعم العمل المؤسسي للتحقق من تنفيذ المشاريع التنموية، وتقليل الفساد داخل دوائر الجهات الحكومية.
4. تحسين قدرة الدول التنافسية من خلال تحفيز المستثمرين في اتخاذ القرارات المدروسة حول الفرص التجارية المتاحة في الأسواق المستهدفة. كما تساعد المؤشرات الاقتصادية حول معدل النمو الحقيقي، والبطالة، والتضخم، في تحسين بيئة الأعمال، ومن ثَمَّ استقطاب الاستثمارات الاجنبية.
5. تخصيص الموارد المناسبة لتطوير وتحسين مصادر الطاقة بشكل مستدام، وتحسين مؤشرات البيئة والتغيرات المناخية.
6. دعم الخطط التنموية التي تتعلق بالحد من الفقر وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين كالصحة والتعليم، وتحديد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، مما يساعد في توجيه الدعم للفئات الأكثر احتياجاً. إضافة إلى تخصيص الموارد بفعالية لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

لذا، تُعد جودة المعلومات الإحصائية إحدى الركائز الأساسية لصانعي القرارات عند وضع الخطط والسياسات من أجل تحقيق التنمية المُستدامة، لدورها المحوري في إنتاج المؤشرات التي تُستخدم في صياغة الاستراتيجيات. ومن أجل ضمان مصداقية الإحصاءات يجب على القائمين عند إعداد وإنتاج البيانات والمؤشرات الالتزام بالمعايير والأسس الدولية لضمان جودة الإحصاءات. يوضح الجدول (1) المعايير الأساسية لضمان جودة الإحصاءات.

جدول (1) : معايير جودة الإحصاءات

	المعايير	الوصف
1	المنهجيات والأدلة الدولية المعتمدة	الالتزام بالمنهجيات والأدلة المعتمدة دوليًا في جمع البيانات، مع ضمان إعدادها وإنتاجها وفقاً لهذه المعايير الدولية.
2	الدقة وموثوقية مصادر البيانات	اعتماد مصادر البيانات من الجهات الرسمية في الدول المعنية أو من خلال المؤسسات الإقليمية الدولية والمراكز البحثية الموثوقة.
3	التحديث والاستمرارية والمراجعة	تحديث الإحصاءات بشكل دوري، ومراجعتها وتدقيقها لضمان خلوها من الأخطاء.
4	الاتساق	أن تعكس البيانات الإحصائية الواقع بدقة وتكون ممثلة للمجتمع المستهدف دون أي تحيز.
5	الشفافية عند نشر البيانات	نشر الإحصاءات في الأوقات المحددة لذلك على المواقع الرسمية المُعتمدة وأن تكون متاحة للجمهور والمعنيين.

المصدر : الأمم المتحدة Guidelines for measuring statistical quality

2. دور الذكاء الاصطناعي في مجال العمل الإحصائي

اتجهت الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في التعامل مع البيانات، حيث ساهم ذلك في سرعة الوصول إلى المعلومات واستعراضها بطريقة أكثر مرونة. إضافة إلى تقديمه رؤى دقيقة للمعلومات، حيث يُمثّل الذكاء الاصطناعي أداة

قوية في دعم القرارات المناسبة لمختلف المجالات والأنشطة.

يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً هاماً في تعزيز العمل الإحصائي، حيث يُمكن من خلال التقنيات التي يوفرها نشر المعلومات بطريقة مرنة وسهلة. كما يساعد على نشر البيانات عبر منصات الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، ووسائل التواصل الاجتماعية، مما يضمن وصول المعلومات بشكل فعّال إلى الجميع. تلعب أدوات الذكاء الاصطناعي دوراً هاماً في تعزيز التحليل الإحصائي لمختلف القطاعات، عبر استخدامه للأدوات الآتية:

- **التصورات المرئية**

يتيح الذكاء الاصطناعي إنشاء تصورات مرئية مثل الرسومات البيانية التفاعلية، والرسوم البيانية الديناميكية التي تسمح للمستخدمين بالتفاعل مع البيانات.

- **النشر عبر المنصات**

يُمكن للذكاء الاصطناعي استخدام تقنيات متطورة في نشر البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديمغرافية على منصات متعددة بطرق مختلفة، على سبيل المثال يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد الجمهور المستهدف مثل صانعي القرارات والسياسات، والباحثين، وتخصيص طريقة عرض البيانات لتتناسب مع احتياجاتهم. كذلك يُمكّن الذكاء الاصطناعي من نشر البيانات عبر منصّات الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، ووسائل التواصل الاجتماعية، مما يضمن وصول المعلومات بشكل فعّال إلى مختلف الفئات.

- **المساعدات الصوتية والتفاعلية**

تعتبر المساعدات الصوتية المدعومة بالذكاء الاصطناعي (مثل "سيري" أو "أليكسا") من الأدوات القوية لعرض البيانات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للمستخدمين الاستفسار عن بيانات معينة تهم اقتصاد دولة ما والحصول على إجابات دقيقة ومحدثة استنادًا إلى البيانات المتاحة.

- **التحديثات الفورية عبر الذكاء الاصطناعي**

يُمكّن الذكاء الاصطناعي من معالجة البيانات بشكل فوري، على سبيل المثال تقدم الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تقارير مباشرة حول المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم، والأسواق المالية، أو أرقام البطالة بطريقة مرنة.

- **تحليل البيانات وتحسين الوصول إلى الفئات المستهدفة**

يُمكّن الذكاء الاصطناعي من تحليل الأنماط السلوكية للجمهور ومساعدته في فهم كيفية تفاعل الأفراد مع البيانات الإحصائية. بناءً على هذه التحليلات، يمكن تحسين طرق عرض البيانات لتكون أكثر فعالية في التأثير على الفئات المستهدفة، سواءً كانت حكومات، أو شركات، أو أفراداً.

شكل (1) : تصور لمهارات الذكاء الاصطناعي

المصدر : بكه – BAKKAH

3. نشر الإحصاءات الوطنية وفقاً لمعايير نظم النشر المعتمدة

أقر صندوق النقد الدولي في أكتوبر من عام 1995 معايير لتوجيه الدول الأعضاء إلى نشر بياناتها الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية، حيث صُنفت هذه المعايير على مستويين، الأول هو المعيار العام لنشر البيانات[1] وينطبق هذا المعيار على جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وقد تمت المصادقة عليه من قبل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ديسمبر1997. والمعيار الآخر هو النظام الخاص لنشر البيانات[2]، والمصادق عليه من المجلس في مارس 1996.

خلال المراجعة الدورية للمعايير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أكّد المديرون التنفيذيون ضرورة تعزيز نظام (GDDS) في إطار معيار جديد يسمى النظام العام المعزّز لنشر البيانات[3]، يهدف إلى حثّ الدول ذات القدرات الإحصائية المتواضعة نسبيًا على تبني الأدلة والمنهجيات الإحصائية وتحسين جودة البيانات التي يتم إنتاجها من قبل الهياكل الإحصائية.

وقد صُمّم النظام العام المعزّز لنشر البيانات لمساعدة الدول على تحسين إدارتها للبيانات، حيث يوفر النظام المعزّز إطارًا عاماً وخارطة طريق واضحة لنشر البيانات بوتيرة تتوافق مع القدرات الإحصائية المتطورة، مما يحفز الدول على تطوير إحصاءاتها وفقاً لأحدث الأدلة والمنهجيات الإحصائية، وتحسين شفافية وجودة وموثوقية الإحصاءات التي يتم نشرها وفقاً للتوقيتات المحددة.

يركز النظام المعزّز على نشر البيانات من خلال منصة موحدة لتحسين تبادل البيانات، وتحديد الفجوات وتقديم الدعم والمساعدة التقنية للدول وتحديد أولوياتها. تعتبر المشاركة في النظام العام المعزّز لنشر البيانات (e-GDDS) كخطوة نحو الاشتراك في نظام (SDDS)، حيث يتطلب النظام العام المعزّز لنشر البيانات ما يأتي:

1. الالتزام باعتماد النظام العام المعزّز لنشر البيانات (e-GDDS) كإطار لتطوير الإحصاء.
2. تعيين منسق قُطري للدولة.
3. إعداد البيانات الوصفية حول الممارسات الحالية في إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية.

[1] General Data Dissemination Standard (GDDS)
[2] Special Data Dissemination Standard (SDDS)

[3] Enhanced General Data Dissemination Standard (e-GDDS)

4. مواءمة فئات النظام العام المعزّز لنشر البيانات مع المؤشرات والأدلة والمنهجيات الإحصائية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي، خاصة فيما يتعلق بالحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات مالية الحكومة.
5. تعزيز التنسيق بين الهياكل الإحصائية المنتجة للبيانات في الدول الأعضاء.
6. تحسين جودة الوصول إلى البيانات عن طريق دمجها في صفحة البيانات الوطنية الموجزة[4]، [5] المبنية على نسق قياسي عالمي لجميع الدول الأعضاء. ويتطلب من الدول الالتزام الكامل بمتطلبات النظام العام المعزّز لنشر البيانات وإنشاء صفحة البيانات الوطنية الموجزة، حيث يعتبر هذا الملخص الصفحة الوطنية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) منصة إلكترونية لتعزيز الشفافية وتوفير الإحصاءات الاقتصادية والمالية الموثوقة والتي يتم تحديدها من قبل الدول الأعضاء. تتضمن الصفحة الوطنية بيانات وإحصاءات حول مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وإحصاءات مالية الحكومة والقطاع الخارجي والبطالة والعمالة، إضافة إلى البيانات الاجتماعية، وتقارير متخصصة وتحليلات صادرة عن خبراء من المؤسسات الدولية.

ويهدف "ملخص الصفحة الوطنية الموجزة" (NSDP) إلى مُساعدة صانعي القرارات والباحثين والجمهور العام في الوصول بسهولة إلى معلومات موثوقة تدعم عملية تقييم الأداء الاقتصادي للدول، حيث يُمكن من خلال الصفحة الوطنية متابعة التطورات الاقتصادية والمالية واستعراض التحديات والفرص التي تواجه كل دولة على حدة.

أما بالنسبة إلى النظام الخاص بنشر البيانات (SDDS)، فيتكون من أربعة أبعاد تتعلق بنشر البيانات الاقتصادية والمالية والنقدية والتي يمكن رصدها في البنود الآتية:

- مجال تغطية البيانات ودوريتها وتوقيتها.
- إمكانية وصول الجمهور للبيانات المعنية.
- مدى سلامة البيانات المنشورة.
- جودة البيانات المنشورة.

كما يُتوقَّع أن يُعزّز كل من النظام العام المعزّز لنشر البيانات (e-GDDS) والخاص لنشر البيانات (SDDS) عملية توفر الإحصاءات الشاملة في الوقت المناسب، مما يساهم في متابعة السياسات التي تتخذها الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[4] National Summary Data Page (NSDP)

[5] لا يعد إنشاء صفحة البيانات الوطنية الموجزة من بين متطلبات النظام العام المعزز النشر البيانات، ولكنه يعد متطلباً أساسياً من معايير النظام الخاص لنشر البيانات.

4. البوابة العربية للتنمية ودورها في دعم الإحصاءات وأهداف التنمية المستدامة

تدعم البوابة العربية للتنمية صانعي القرارات والباحثين بمعلومات سهلة الوصول إليها وقابلة للتنفيذ، من أجل تطوير العمل الإحصائي وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومراقبة التقدم المحرز والمحقق من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، من خلال تقديم المعلومات والبيانات والتقارير الموثوقة، والتحاليل الإحصائية حول مختلف المواضيع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، لدعم صانعي القرارات في اتخاذ القرارات ورسم السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الهدف الأول: القضاء على الفقر

يتم من خلال توفير البيانات والإحصاءات الضرورية حول مؤشرات الفقر والفقر ثلاثية الأبعاد، التي تساعد متخذي القرار في الدول على رسم السياسات الفعالة لمكافحة الفقر، ووضع برامج الحماية الاجتماعية المناسبة.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع

مساعدة الحكومات على رسم السياسات في جهودها للقضاء على الجوع وتعزيز أنظمة الغذاء المستدامة، من خلال توفير البيانات والمعلومات للمتعلقة بالأمن الغذائي، وسوء التغذية، وإنتاجية القطاع الزراعي.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

مساعدة الحكومات في تعزيز النظم الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، من خلال توفير المؤشرات المتعلقة بالصحة العامة، وتغطية الرعاية الصحية، والإنفاق الحكومي في القطاع الصحي.

الهدف الرابع: التعليم الجيد

تقدم البوابة العربية البيانات الموثوقة المتعلقة بمعدلات الالتحاق والتمدرس، والتسرب المدرسي، ومدى جودة التعليم، مما يساعد الحكومات في دعم وتطوير السياسات التعليمية المستدامة.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

تساعد البوابة العربية للتنمية في دعم الدول لتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تزويد المعنيين بإحصاءات حول مشاركة المرأة في العمل، والتمكين الاقتصادي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

توفر الإحصاءات والمعلومات والتقارير الضرورية المتعلقة بالوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، مما يساعد الدول في توجيه الاستثمارات نحو تحسين البنية التحتية للمياه.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

دعم الدول في رسم سياسات تحسين الطاقة المستدامة من خلال تزويد صانعي القرار بمؤشرات حول استهلاك الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة في الدول.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

دعم الدول في رسم الخطط والسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي الشامل، وذلك من خلال توفير البيانات المطلوبة حول إنتاجية

القطاعات الاقتصادية، ومعدلات البطالة وظروف العمل والتضخم والقدرة التنافسية.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، من خلال تزويد المعنيين بمؤشرات تساهم في تحسين مؤشرات الابتكار، والبحث العلمي والتطوير، وتعزيز البنية التحتية الرقمية.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

تزويد المعنيين في الدول بالتحليلات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية حول الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة، مما يدعم جهودها في التقليل المتفاوت داخل الدول.

الحادي عشر: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة

توفير البيانات المتعلقة بالتحضر والبنية التحتية، من أجل دعم وتطوير الخطط وسياسات الإسكان، والنقل العام، والتخطيط المدني للمجتمع.

الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

مساعدة الدول في تعزيز الاقتصاد الدائري والتقليل من النفايات، وتسلط الضوء على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

الثالث عشر: العمل المناخي

دعم وتعزيز جهود الدول الرامية لمكافحة تغير المناخ، من خلال توفر البيانات الضرورية حول انبعاثات الكربون، وتغير المناخ، والطاقة المتجددة.

الرابع عشر: الحياة تحت الماء

مساعدة الدول في تتبع البيانات والتقارير المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري، والتلوث البحري لحماية النظم البيئية البحرية.

الخامس عشر: الحياة في البر

دعم جهود الدول الموجَّه نحو السياسات البيئية، من خلال توفير الإحصاءات والمؤشرات حول الغابات.

السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

مساعدة الدول في تعزيز بناء مؤسسات قوية وتحقيق العدالة، وذلك بتزويد صانعي القرار بالبيانات والإحصاءات حول النزاعات، والحوكمة، وسيادة القانون، والفساد الإداري.

السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز التعاون بين الدول العربية والمؤسسات الإقليمية والدولية، من خلال توفير البيانات والمعلومات الضرورية لكل دولة، والهادفة لتحقيق التنمية المستدامة.

من جانب آخر، تتضمن البوابة مجموعة كاملة وشاملة من البيانات والمعلومات التي تساند عمل القائمين على المستوى الوطن العربي في صياغة السياسات القائمة على الأدلة والمنهجيات ومتابعة أهداف التنمية المستدامة. فيما يلي نستعرض دور البوابة في تعزيز العمل الإحصائي:

1.4 مجالات الدعم التي تقدمها البوابة العربية للتنمية

تشمل البوابة العربية للتنمية قاعدة بيانات لمختلف القطاعات، حيث يتم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل المواضيع ذات الصلة بأسلوب علمي يدعم أهداف التنمية المستدامة واستعراض المحقق منها، كما تتيح للمستخدمين والمعنيين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأهداف التنمية بشكل مرن وبسيط مما يساهم في تسريع الأعمال بأسلوب علمي. إضافة إلى تقديم الدعم المباشر للدراسات والأبحاث والبحث العلمي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمواضيع الأخرى والمبنية على أسس متينة.

من جانب آخر، يهتم الخبراء المُختصين على تحسين جودة البيانات الإحصائية، واستخدام التقنيات الرقمية، وتعزيز استخدام البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي (AI). بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين المؤسسات الوطنية والدولية وتوسيع منصات البيانات المفتوحة.

تُعد مبادرة البوابة العربية أداة استراتيجية هامة لتعزيز التعاون العربي المشترك وتحسين الوصول للمعلومات، حيث تساعد الدول العربية على التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورفع مستوى الشفافية، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي من خلال منصة موحدة ومتكاملة توفرها البوابة العربية. وفي هذا السياق، يتمثل دور البوابة العربية في عدة جوانب رئيسية، وبما يشمل:

1. تحسين جودة عرض المؤشرات الإحصائية

تدعم البوابة عرض المعلومات بشكل مرئي عبر الرسوم البيانية والمخططات التي تسهل فهم المؤشرات المعنية، بحيث تكون مفيدة وتقدّم رؤى واضحة حول الاتجاهات والتغيرات في الوضع الاقتصادي القائم وعلى النحو التالي:

- دعم جهود الدول لاعتماد المنهجيات والأدلة المتعارف عليها في إعداد الإحصاءات وفقاً للمعايير الدولية، مما يعزز من مصداقية الإحصاءات الصادرة عن الدول العربية.
- تشجيع الدول التي تطبق المنهجيات والأدلة الإحصائية القديمة على تبني أحدث المنهجيات لمواكبة التطورات الإحصائية واستخدام أحدث التقنيات المتطورة وتبني الذكاء الاصطناعي في عرض وتحليل البيانات الضخمة لتحسين دقة التوقعات.

2. تعزيز القرارات والسياسات المناسبة

تعتبر الإحصاءات المتاحة عبر منصات البوابة في غاية الأهمية لصانع القرار عند اعتماد الخطط والسياسات التنموية الهادفة إلى تطوير الخدمات العامة وتعزيز كفاءتها، خاصة في المجالات الآتية:

- القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية

1. ستُمكّن البوابة من نشر معلومات حول قطاعات الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والتجارة، والبطالة، والاستثمار، والمالية العامة، والقطاع الخارجي والاجتماعي، باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لتسهل متابعتها وتحليلها بطريقة مرنة وسهلة،

مما يساعد الدول والمستثمرين الراغبين في إطلاق مشاريعهم على فهم الأوضاع الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة.

2. تدعم منصات البوابة العربية التعاون العربي من خلال توفير إحصاءات شاملة حول مختلف القطاعات في الدول العربية، وإتاحتها أمام الجميع بطريقة تسهّل استعراضها وتحليلها.

- القطاعات المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية

توفر البوابة بيانات متخصصة تتعلق بالتغيرات المناخية، وانبعاثات الكربون وجودة الهواء، والموارد الطبيعية، واستهلاك مصادر الطاقة والمياه، حيث تساعد الحكومات على وضع السياسات البيئية المناسبة والمستدامة. إضافة إلى دعم الجهود المؤسسات الدولية من خلال إصدار التقارير المتخصصة حول التغيرات المناخية والبيئية وتعزيز التزام الدول بالمعايير الخاصة بالبيئة.

3. دعم جهود الدول في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة

تقدّم البوابة دراسات تحليلية مبنية على المعلومات التي تساعد متخذي القرار في اتخاذ الخطط حول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويُعدّ الحد من الفقر أحد أهم أهداف التنمية المستدامة التي تشغل المسؤولين، حيث توفر البوابة إحصاءات شاملة حول معدلات الفقر، والتوظيف، والتعليم، والصحة، ومستوى المعيشة، مما يعزز تحسين وفاعلية السياسات المختلفة من أجل تحقق أهداف التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، تساهم البوابة في دعم الوصول إلى الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة (SDGs)، مما يساعد الدول على مراقبة أدائها في مجالات القضاء على الفقر، وتحسين مجال التعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين.

4. دعم جهود الباحثين والمتخصصين

تدعم البوابة الباحثين في مجال البحث العلمي، من خلال توفير إحصاءات تساعدهم في تعزيز الدراسات والأبحاث المتخصصة، حيث تتيح البوابة إمكانية مقارنة البيانات لمختلف القطاعات بين الدول استنادًا إلى الإحصاءات المتوفرة، مما يساعد في تحليل الاتجاهات السائدة وفرص تطوير مؤشرات الدول.

2.4 دور البوابة في دعم قواعد البيانات الإحصائية

توفر الأجهزة الرسمية في الدول العربية المشار إليها في (الجدول 2) قواعد بيانات حول مختلف القطاعات والتي يمكن ربطها بعمل البوابة العربية.

تعد هذه الإحصاءات المبنية على منهجيات دولية من الأسس في دعم المسيرة التنموية في الدول العربية، حيث دعم الجهود والإجراءات التنموية بطرقة أكثر فعالية، وتشمل مجالات الدعم:

1. توفير الإحصاءات المرتبطة بعملية التخطيط التنموي، وإحصاءات متابعة أهداف التنمية المستدامة، وتوفيرها لجميع ذوي العلاقة.
2. مساعد الدول على متابعة أداء الحكومات وقياس فعالية السياسات المتخذة.

وفي ذات السياق، تمتلك كل دولة عربية، وفقاً للقانون الإحصائي، جهازًا إحصائيًا مسؤولًا عن إجراء المسوحات وإعداد وجمع البيانات المتعلقة بالحسابات القومية، والتضخم، والبطالة، وإحصاءات البيئة وغيرها من المؤشرات ذات الصلة (جدول 2). فيما يلي قائمة بالأجهزة الإحصائية في الدول العربية:

جدول (2): الأجهزة الإحصائية في الدول العربية

الدول	الجهاز الإحصائي
الأردن	دائرة الإحصاءات العامة
الإمارات	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
البحرين	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
تونس	المعهد الوطني للإحصاء
الجزائر	الديوان الوطني للإحصائيات
جيبوتي	المعهد الوطني للإحصاء
السعودية	الهيئة العامة للإحصاء
السودان	الجهاز المركزي للإحصاء
الصومال	المكتب الوطني للإحصاء
العراق	الجهاز المركزي للإحصاء
عمان	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
فلسطين	الجهاز المركزي للإحصاء
قطر	جهاز التخطيط والإحصاء
القُمر	المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الديموغرافية
الكويت	الإدارة المركزية للإحصاء
لبنان	إدارة الإحصاء المركزي
ليبيا	مصلحة الإحصاء والتعداد
مصر	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
المغرب	المندوبية السامية للتخطيط
موريتانيا	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصاد
اليمن	الجهاز المركزي للإحصاء

إضافة إلى المصارف المركزية ووزارات المالية والهياكل الإحصائية الأخرى في الدول العربية، حيث تصدر هذه المؤسسات الوطنية إحصاءات متخصصة في العديد المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية.

كما تتوفر لدى بعض المؤسسات العربية والإقليمية والدولية إحصاءات حول مختلف المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومصادر الطاقة، ونشير، أدناه، إلى بعض هذه المؤسسات:

- تتوفر لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي العديدُ من البيانات والمؤشرات الإحصائية من المصادر العربية الرسمية تغطي مختلف المواضيع الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والتي تُستخدم لإعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد وتنشر في الموقع الإلكتروني للصندوق العربي.
- تمتلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، قواعد بيانات إحصائية، من عدة مصادر منها الجهات الرسمية في الدول العربية والمؤسسات الدولية.
- تصدر المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، العديد من البيانات حول تطورات وحجم إنتاج الخامات والمنتجات التعدينية منذ 2010 وحتى 2022.
- كما يقوم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، بإصدار الإحصاءات السكانية والاجتماعية. إضافة إلى إحصاءات حول الطاقة والمياه بدول مجلس التعاون.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لديها قاعدة بيانات خاصة بقطاع الزراعة والثروة

السمكية والحيوانية في مختلف الدول العربية بالإضافة إلى إصدارها للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

- منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (الأوابك)، تحتوي على قاعدة بيانات تتناول مختلف أنشطة الاستكشاف وإنتاج النفط والغاز والاستهلاك في مختلف الدول العربية بالإضافة إلى إصدارها للتقرير الإحصائي السنوي الذي يحتوي على أهم بيانات تطور الطلب والعرض والأسعار في مجالات البترول والطاقة في الدول الأعضاء وباقي الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى وذلك منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، معتمداً على المصادر الرسمية من الدول الأعضاء.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، يصدر إحصاءات حول السكان وإحصاءات اجتماعية واقتصادية ونقدية ومالية وتجارية، إضافة إلى إحصاءات حول الطاقة والمياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إضافة إلى المؤسسات الدولية التي تتوفر لديها قواعد بيانات حول مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية والبيئية، مثل:

- صندوق النقد الدولي، لديه قاعدة البيانات حول مختلف المواضيع الاقتصادية والنقدية والمالية والقطاع الخارجي وأسعار الصرف والبطالة وأسعار الفائدة. إضافة إلى التنبؤات لعدد من السنوات القادمة.
- البنك الدولي، ينشر عدداً من المؤشرات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية والتقارير لقياس أداء القطاعات الاقتصادية داخل الدول.
- الموقع الإحصائي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يصدر إحصاءات حول التجارة الخارجية السلعية والتجارة الرقمية والعديد من المواضيع الاقتصادية.
- الأمم المتحدة توفر إحصاءات حول مختلف المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والتجارة الخارجية وتوقعات لفترات زمنية طويلة.

3.4 الوضع القائم لإحصاءات البوابة العربية

تلعب البيانات الإحصائية الرسمية في الدول العربية والمؤسسات الدولية دورًا رئيساً في دعم أعمال البوابة العربية، حيث يتم تزويد البوابة بإحصاءات شاملة حول مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديمغرافية، مما يسهم في تعزيز محتوياتها وتحسين دقة البيانات.

ومع التوجه العام لاستخدام التقنيات الرقمية المتقدمة في مجال العمل الإحصائي، سعت الدول إلى تحسين جودة البيانات، واعتماد التقنيات الرقمية لضمان وصول المعلومات إلى صناع القرار بفعالية.

تشمل البوابة العربية للتنمية بيانات 22 دولة عربية لمختلف القطاعات ومن مختلف المصادر الوطنية والمؤسسات الإقليمية والدولية. كما يمكن إعداد التقارير التشخيصية لكل الدول العربية (Country Diagnostic Note)، حيث تقدم هذه التقارير جوانب تحليلية شاملة يتم من خلالها تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. المذكرات التشخصية للدول مقسمة إلى ثلاثة مكونات رئيسة (Pillars)، وهي الأداء الاجتماعي، وأداء الاقتصاد الكلي، والتحليل القطاعي وعوائق القطاع الخاص، وكما هي موضحة بالأشكال أدناه:

- الأداء الاجتماعي، يضم حوالي 46 متغيرًا فرعيًا.

شكل (2): الأداء الاجتماعي

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
The Components of the CDN

- الأداء الاقتصادي الكلي، يشمل نحو 51 متغيرًا فرعيًا .

شكل (3): أداء الاقتصاد الكلي

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
The Components of the CDN

- التحليل القطاعي والقيود المفروضة على القطاع الخاص، ويحتوي على حوالي 56 متغيرًا فرعيًا.

شكل (4): العوائق التي تواجه تنمية القطاع الخاص والتحليل القطاعي

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
The Components of the CDN

5. البوابات الإحصائية الرئيسية المستخدمة على المستوى الإقليمي والدولي

تعتبر البوابات الإحصائية منصات إلكترونية، يتم من خلالها توفير الإحصاءات المتكاملة لمختلف المجالات والقطاعات، مثل الاقتصاد، المجتمع، البيئة، الصحة، والتعليم. تساعد هذه المنصات صانعي القرار على وضع الخطط والسياسات الاستراتيجية حول مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ القرارات المبنية على أساس علمي. إضافة إلى تعزيز عمل البحث العلمي من خلال وصول الباحثين إلى المعلومات الدقيقة والموثوقة التي تدعم

وتسهل عمل الأبحاث والدراسات المتخصصة. فيما يلي بعض البوابات الإحصائية المعروفة على المستوى الإقليمي والدولي:

1.5 البوابة العربية للتنمية

البوابة العربية للتنمية، هي مبادرة أطلقتها مؤسسات مجموعة التنسيق العربية وشركاء دوليون لإنشاء منصة تُعزز تبادل الإحصاءات الموثوقة عالية الجودة، بهدف رفع مستويات المعيشة في العالم العربي والوصول إلى موارد المعرفة واستخدامها بفعالية، مما يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

لقد أطلقت مجموعة التنسيق، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعدد من المراحل مبادرة البوابة العربية للتنمية (ADP). والهدف منها التأكد من تحسين نطاق المعلومات حول التنمية المستدامة بجودة عالية وموثوقة من أجل استخدامها في دعم التقدم التنموي في العالم العربي. تشمل الفئات المستهدفة الرئيسية للبوابة العربية للتنمية صانعي القرار في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني المهتمين بجهود التنمية في العالم العربي.

تعتبر البوابة العربية للتنمية منصة شاملة تجمع مختلف البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتنمية المستدامة وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. إضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التنمية، وتحسين الشفافية من خلال تقديم مؤشرات وبيانات تساعد في دعم اتخاذ القرارات التنموية في المنطقة العربية. تحتوي البوابة على البيانات التي يتم التزوّد بها من المصادر الوطنية (الأجهزة الإحصائية والبنوك المركزية ووزارات المالية وبقية الهياكل الإحصائية الأخرى)، إضافة إلى المصادر الإقليمية والدولية. وتوفر البوابة العربية للتنمية مجموعة من الأدوات والإحصاءات التي تدعم صانعي السياسات والباحثين والمنظمات التنموية في اتخاذ قرارات مبنية على البيانات الدقيقة والموثوقة. فيما يأتي أهم البنود التي تغطيها البوابة العربية:

- تعزيز بنية قاعدة البيانات وتبادل المعلومات مع المكاتب الإحصائية الوطنية.
- تعزيز التواصل مع الجهات الوطنية والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنيّة.
- توفر إحصاءات اقتصادية واجتماعية تغطي مختلف الجوانب التنموية في الدول العربية، حيث تشمل مؤشرات حول الفقر، التعليم، الصحة، العمل، والنمو الاقتصادي، والبيئة.
- تقديم تقارير وتحليلات تساعد في تحليل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
- تساهم في تعزيز الشفافية من خلال توفير الإحصاءات الموثوقة وإتاحتها للجميع.
- التركيز بشكل معمق على أهداف التنمية المستدامة(SDGs) والمؤشرات المتعلقة بها، مما يعزز من قدرة الدول على توجيه السياسات التنموية بشكل مؤثر في المنطقة العربية.
- متابعة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وفي ذات السياق، ومنذ بداية عام 2023، وافق الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية على نقل مسؤولية إدارة وتشغيل البوابة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

1.1.5 المرحلة الأولى من مشروع البوابة العربية، تحديد احتياجات المستخدمين

في أكتوبر من العام 2010، طلب رؤساء مجموعة التنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي التعاون في تطوير جوانب المحتوى والوظائف والاتصال لبرنامج ADP ضمن برنامج مساعدة فنية للمرحلة الأولى. ووفقاً لما تم الاتفاق عليه بين مجموعة التنسيق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، هدفت المرحلة الأولى إلى تطوير المحتوى والوظائف والاتصال لعدد محدود من النماذج الموضوعاتية والقُطرية. انطلقت المرحلة الأولى من المشروع في مايو 2013.

في المرحلة الأولى أيضاً، كان هناك تعاون ناجح بين فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي من أجل تطوير نموذج أولي من خمس صفحات موضوعية، وهي: خلق فرص العمل والتشغيل، التجارة والتكامل، وتنمية القطاع الخاص، والاقتصاد الكلي، والخدمات المصرفية، والمالية. ويتضمن المحتوى لمحة عامة تمهيدية، وموجزاً لمواضيع فرعية، ومنشورات وبيانات ذات صلة، ومن ضمنها مجموعة الأدوات، والدروس المستفادة، والمدونات، والفعاليات. إضافة إلى ذلك، تضمَّن النموذج الأولي المُطوّر صفحتين قطريتين لكل من: مصر وتونس، بحيث تتضمن صفحات الدول معلومات حول:

1. سياسة التنمية في البلد.
2. التوظيف.
3. القطاع المالي.
4. التنمية البشرية.
5. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي.
6. المؤسسات والحوكمة.
7. الاقتصاد الكلي.
8. تنمية القطاع الخاص.
9. التجارة.

2.1.5 المرحلة الثانية من منصة التنمية العربية كمركز شامل

في هذه المرحلة، تم توقيع اتفاقية جديدة بين صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في أبريل من العام 2014، حيث قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التطوير الكامل لمنصة التنمية العربية (المحتوى، والوظائف، والاتصال) عبر إضافة أربعة مواضيع وتشمل: التعليم (المعرفة من أجل التنمية)، والنوع الاجتماعي، والطاقة، والأمن المائي والغذائي، وتشمل جميع الدول العربية. استكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير أول قاعدة بيانات ديناميكية ثنائية اللغة ومتعددة المصادر من نوعها تتناول أحد عشر موضوعًا إنمائيًا للدول العربية، وتستضيف منصة ADP قاعدة بيانات ديناميكية تضم 409 مؤشرات مستخرجة من مواقع المنظمات الدولية، و4402 مؤشر من الأجهزة الإحصائية الوطنية، مما يجعلها منصة شاملة للبيانات المتعلقة بالمنطقة العربية. كما وفرت المنصة تسهيلات لتصور البيانات وتصديرها، بالإضافة إلى مزايا تفاعلية. ومن خلال تعزيز إمكانية وصول المستخدمين إلى الإحصاءات الرسمية إلكترونيًا، وزيادة وعي الجميع بحالة التنمية في بلدانهم، وسيُكوّنون آراءً مبنية على الحقائق، ويساهمون بفعالية في تنمية دولهم.

علاوة على ذلك، توفر ADP للمستخدمين محرك بحث ديناميكيًا وفعالًا. وتتمثل الطريقة الموضوعية في إتاحة البحث عن المؤشرات باستخدام قائمة من المؤشرات مصنفة حسب الموضوع والعناوين الفرعية. كما تتيح طريقة

محرك البحث بالكلمات المفتاحية الوصول المباشر إلى المؤشرات، وتقدم نتائج باللغتين العربية والإنجليزية. يمكن للمستخدمين كتابة كلمات مفتاحية باللغة الإنجليزية في الواجهة العربية للحصول على قائمة بالمؤشرات باللغة العربية.

3.1.5 المرحلة الثالثة متابعة نطاق العمل المحدد في المرحلة الثانية

في إطار المرحلة الثالثة، عمل فريق العمل المعني بالتنمية في متابعة نطاق العمل المحدد في المرحلة الثانية، والتركيز على توحيد المحتوى الإحصائي وإنتاج محتوى تحليلي موجز يقدم لمحة شاملة عن مختلف المواضيع أو الدول. كما يُعد الحفاظ على تحديث قاعدة البيانات والمؤشرات أمرًا يسيرًا بفضل الهيكل التنظيمي وتدفق العمل المنهجي الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة السابقة. بالإضافة إلى ذلك، كان لفريق العمل دورٌ أكثر فاعلية في تنسيق البيانات وتوحيدها بالتعاون مع أجهزة الإحصاء الوطنية.

من جانب آخر، طلب أعضاء مجموعة التنسيق أن تشمل المرحلة الثالثة مكونًا لبناء القدرات لمؤسسات المجموعة، بهدف تدريبها على المهام اليومية المتعلقة بتطوير وإدارة البوابة الإلكترونية. ويُعد وضع استراتيجية شاملة بالتعاون مع أعضاء مجموعة التنسيق أمرًا بالغ الأهمية، وذلك للاتفاق على خارطة طريق تتضمن تحديد نقاط القوة لدى كل مؤسسة واحتياجات موظفيها.

2.5 بوابة البيانات العالمية التابعة للبنك الدولي

توفر البوابة بيانات شاملة حول مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والفقر والبيئة للعديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، كما تسهل عمل المستخدمين في تصفح وتحميل البيانات لتسهيل عملية التحليل المبنية على هذه الإحصاءات المنشورة.

3.5 بوابة البيانات الإحصائية التابعة لصندوق النقد الدولي

تزود البوابة الباحثين بمختلف البيانات الاقتصادية والمالية، كما توفر مؤشرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، التجارة، وأسعار الفائدة في مختلف دول العالم.

4.5 بوابة البيانات الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "مرسى"

توفر هذه البوابة بيانات إحصائية متعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي، مثل البيانات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى بعض الإحصاءات الإقليمية الشريكة.

5.5 مقارنة البوابة العربية للتنمية بالبوابات الإحصائية الأخرى

تتميز البوابة العربية للتنمية التي تم الاتفاق على تطويرها بين الصندوق العربي والإسكوا عن غيرها من البوابات الإحصائية التي توفرها المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية بتركيزها على المنطقة العربية. فهي تقدم إحصاءات شاملة محدّثة للدول العربية، مستفيدة من أدوات الذكاء الاصطناعي في

القياس والتحليل، حيث يساهم ذلك في دعم صناع القرار والباحثين في القضايا الاقتصادية والتنموية، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة. وفي هذا الإطار توفر البوابة العربية للتنمية الإحصاءات حول:

1. مؤشرات حول التنمية البشرية.
2. مؤشرات حول أهداف التنمية المستدامة (SDGs).
3. مؤشرات محدثة وموثوقة لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية والفقر من خلال تكامل بين المصادر الوطنية والدولية.
4. توفير بيانات تفاعلية ومتعددة الأشكال باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

6. التحديات التي تواجه عمل البوابة العربية

تتطلب عملية نشر الإحصاءات والتقارير المعنية في الأوقات المحددة جهودًا كبيرة وتعاوناً بين مختلف الهياكل الإحصائية والمؤسسات داخل الدول، من أجل توحيد البيانات الإحصائية المجمّعة لضمان مصداقيتها.

ومع ذلك، تواجه الهياكل الإحصائية والمؤسسات المسؤولة عن إعداد ونشر البيانات العديد من التحديات، سواءً على مستوى التشريعات القانونية، وآليات التحديث والانتقال إلى أحدث الأدلة والمنهجيات، أو فيما يتعلق بالكوادر البشرية المؤهلة والتي تعزز من كفاءة العمل الإحصائي وقدرتها على تحسين الإنتاجية.

لذلك، يتطلب الأمر تخطيطًا استراتيجيًا لضمان تطوير الأداء المؤسسي، مما ينعكس إيجابيًا على دقة وجودة العمل الإحصائي.

تواجه البوابة العربية العديد من التحديات التي تؤثر على إنجاز عملها بفعالية للوصول إلى الأهداف المنشودة، خاصة فيما يتعلق بالبيانات والوصول إلى المعلومات، مما يتطلب جهودًا مشتركة بين المعنيين والهياكل الإحصائية، والمؤسسات الإقليمية والقائمين على البوابة العربية لدعم أعمال المبادرة. وفيما يلي أبرز التحديات التي قد تواجه العمل الإحصائي والتي قد تنعكس على عمل البوابة العربية:

1. عدم توفر البيانات الإحصائية لبعض القطاعات وصعوبة تحديث البيانات القائمة، بسبب تحديات تتعلق بالكوادر المسؤولة عن البيانات الإحصائية.
2. تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقانية لمعالجة البيانات، وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة التعامل مع البيانات بشكل يُسهل الوصول إليها واستخدامها. إضافة إلى نقص الأدوات والبرمجيات المتخصصة في إنتاج وإعداد المؤشرات، ومحدودية البنية الرقمية، مما يعوق سهولة الوصول إلى البيانات.
3. ضعف التنسيق بين الهيئات الوطنية والإقليمية، حيث يتطلب وجود منسقين في كل دولة والقائمين على البوابة العربية، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف المتابعة مع مزودي البيانات في الدول العربية.
4. تفاوت نوعية البيانات، قد يؤثر في جودة البيانات بسبب اختلاف المنهجيات والأدلة الإحصائية وعدم توافقها مع المعايير الدولية.

5. تحديات تتعلق بالقيود القانونية، التي تفرضها بعض الدول على بعض البيانات التي تعتبر غير قابلة للنشر.
6. نقص الموارد المالية والتمويل الكافي، مما يؤثر على تطوير وتحسين البنية التحتية التقانية.
7. ضعف جودة البيانات الإحصائية الواردة من بعض الدول، بسبب طرق جمع الإحصاءات غير المعتمدة على أسس مشتركة وواضحة.

7. الخاتمة والتوصيات

تدعم البوابة العربية للتنمية العمل الإحصائي عبر توظيف تقنيات مختلف الأساليب، ويشمل ذلك الذكاء الاصطناعي، لغرض عرض ونشر البيانات الإحصائية حول مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. وذلك بهدف تحسين كفاءتها وتعزيز فعاليتها. ونستعرض، أدناه، عدداً من التوصيات التي يمكن أن تسهم، وبشكل كبير، في تطوير أداء البوابة العربية:

1. تعيين منسق فني من الأجهزة الإحصائية للدولة العربية لضمان التنسيق المستمر مع الصندوق العربي والإسكوا والقائمين على البوابة، بما يساهم في استمرارية عملها ودعمها من قبل الدول العربية.
2. توسيع نطاق المعلومات الإحصائية لتعزيز قاعدة البيانات وإثرائها بقطاعات إضافية، مع متابعة دورية لتحديث البيانات وضمان موثوقية الإحصاءات.
3. تعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية والجهات المعنية في الدول العربية والمؤسسات الإقليمية، بهدف الحصول على بيانات أكثر دقة وموثوقية.
4. توفير واجهات متعددة اللغات (العربية، الإنجليزية، والفرنسية) لضمان وصول أوسع لمختلف فئات المستخدمين.
5. تعزيز كفاءة العاملين في الهياكل الإحصائية من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية وإعداد مواد تعليمية لمساعدة المستخدمين على الاستفادة من البيانات والإحصاءات المتاحة عبر البوابة.
6. عقد شراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية لتعزيز دور البوابة العربية وتوسيع نطاق عملها وتأثيرها.
7. إعداد استراتيجية طويلة الأجل تتعلق بعمل البوابة العربية، وذلك بعد انتهاء من المرحلة التأسيسية التي تمتد لثلاث سنوات، بهدف تطوير أعمال البوابة العربية وتحفيز الدول العربية على دور البوابة الفعال في خدمة دولنا العربية، ولضمان استمراريتها، وتعزيز قدراتها التقنية.
8. المتابعة الدورية مع الدول العربية بشأن الأدلة والمنهجيات الإحصائية، بهدف تشجيعها على مواكبة التطورات وتبني أحدث المعايير، ولتطوير مؤشرات الدول العربية في مختلف المجالات.
9. عقد اجتماع سنوي لاستعراض التطورات في أعمال البوابة العربية، بمشاركة معنيين من الدول العربية والقائمين على تشغيلها، بهدف الخروج بتوصيات تسهم في تعزيز أدائها.
10. تسهيل آليات نفاذ مختلف المستخدمين لقواعد بيانات البوابة.

11. الالتزام بمعايير جودة البيانات، وتحديثاتها، والصادرة من صندوق النقد الدولي، والمشار إليها أعلاه. وذلك لضمان استمرارية الجودة.
12. تحديد الفجوات الإحصائية الرسمية لمختلف الدول العربية.

المراجع

1. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2024)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني.
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة "الإسكوا" (2024)، البوابة العربية للتنمية.
3. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (2023)، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة.
4. Conference Board Database (2023), The Conference Board Data Central, Global Productivity Brief.
5. IMF (2023), The World Economic Outlook (WEO) database.
6. Prosperity Institute (2025), The Legatum Prosperity Index.
7. The Global Macro Database (2025), A New International Macroeconomic Dataset.
8. The Heritage Foundation (2025), Index of Economic Freedom.
9. The UN Sustainable Development Solutions Network (2024), Sustainable Development Report, The SDGs and the UN Summit of the Future Includes the SDG Index and Dashboards
10. United Nations Development Program (2025), Human Development Report 2023-24
11. United Nations Conference on Trade and Development (2024), UNCTADstat Data centre
12. United Nations (2007), Guidelines for measuring statistical quality.
13. World Bank Group (2024), World Development Indicators (WDI).
14. World Population Prospects (2024 Revision), United Nations population estimates and projections, Economic and Population Indicators.

8. الملاحق: الجداول التشخيصية للدول العربية (Country Diagnostic Notes)

Table (4) : Institutions providing Pillar I "Social performance" (Period Coverage)

Items	Indicators	Unit	JAER-National Sources	ESCWA-Portal	WorldBank	UNDP	Dashboards. sdgindex	Prosperityl Institute
Country context	Literacy Rate	%	N.A.	2003-2020	1979-2023			
	Life Expectancy	Years						
	Population	Millions						
	Median Age	Years						
	Urban Population	%	1995-2023	1991-2024	1960-2023			
	GDP Per Capita	Current USD						
	Economic Growth	%						
	Unemployment Rate	%						
	Unemployment Rate-Female	%						
	Unemployment Rate-NEET Youth	%						
	Unemployment Rate- NEET Female Youth	%						
Progressing towards the SDGs at the heart of the Economic Modernization Vision Jordan 2033	SDG Achievemnet	Rank		2015-2024			2000-2024	
	SDG Index-Jordan	%						
	SDG Index-Regional Average	%						
	Average Achievement by SDG	%						
Social performance and the progress in achieving the Sustainable Development Goals	Human Development Index	Index				1990-2022		2013-2023
	HDI Rank	Rank out of 193						
	HDI Life Expectancy	Years						
	HDI Mean Years of Schooling	Years						
	HDI GNI per Capita	Constant 2017 PPP $						
	Legatum Prosperity Index Rank	Rank out of 167						
	Social Progress Index Score	Score out of 100						
	Social Progress Index (SPI) Rank	Rank out of 170					1990-2022	
	SPI Basic Needs-Nutrition & Medical Care	Score out of 100						
	SPI Basic Needs-Water & Sanitation	Score out of 100						
	SPI Basic Needs-Housing	Score out of 100						
	SPI Basic Needs-Safety	Score out of 100						
	SPI Foundation of Wellbeing-Basic Education	Score out of 100						
	SPI Foundation of Wellbeing-Access & Use of ICT	Score out of 100						
	SPI Foundation of Wellbeing-Health	Score out of 100						
	SPI Foundation of Wellbeing-Environment Quality	Score out of 100						
	SPI Opportunity-Freedom & Choice	Score out of 100						
	SPI Opportunity-Rights & Voice	Score out of 100						
	SPI Opportunity-Inclusive Society	Score out of 100						
	SPI Opportunity-Advanced Education	Score out of 100						
	Population Living Below National Poverty Line-Jordan	%				2017-2020		
	Population Living Below National Poverty Line-Regional Average	%						
	Multidimensional Poverty Rate-Jordan	%						
	Multidimensional Poverty Rate-Regional Average	%						
	Multidimensional Poverty Rate-Between Rural/Urban	Points						
	GINI index-Amman	%			**1997, 2022, 2006, 2008, 2010**			
	GINI index-Northern Region	%						
	Women, Business and the Law (WBL) Indicator	Score out of 100			1970-2023			
	Female-to-Male Labor Force Participation Rate-Jordan	%		1960,1975,1979,2000-				
	Female-to-Male Labor Force Participation Rate-Regional Average	%						
	Female-to-Male Labor Force Participation Rate-World Average	%						

Table (5) : Institutions providing Pillar II "MacroEconomic Performance" (Period Coverage)

Items	Indicators	Unit	JAER-National Sources	ESCWA-Portal	WorldBank	UNCTAD	Conference Board Database
Gross Domestic Production Breakdown	Agriculture, hunting and forestry	% of GDP	1998-2023	1990-2021	1965-2023	1970-2022	
	Extractive industries				N.A.		
	Transformative (Manufacturing) Industries				1965-2023		
	Electricity, Gas and Water				N.A.		
	Construction				N.A.		
	Trade, restaurants and hotels				N.A.		
	Transport, communications and storage				N.A.		
	Insurance, finance and banking				N.A.		
	Non-market Services			N.A.	N.A.		
Contribution to GDP Growth	Agriculture, hunting and forestry	%		1990-2021	1965-2023	1970-2022	
	Extractive industries				N.A.		
	Transformative (Manufacturing) Industries				1965-2023		
	Electricity, Gas and Water				N.A.		
	Construction				N.A.		
	Market Services				N.A.		
	Non-market services			N.A.	N.A.		
	Contribution of Labor Quantity	%	N.A.	N.A.	N.A.	N.A.	1951-2024
	Contribution of Labor Quality		N.A.	N.A.	N.A.	N.A.	
	Contribution of Total Capital Services		N.A.	N.A.	N.A.	N.A.	
	Growth of Total Factor Productivity		N.A.	N.A.	N.A.	N.A.	
	Public consumption	% of GDP	1998-2023	1990-2018	1976-2023	1970-2021	
	Private consumption			N.A.	N.A.		
	Saving			1990-2018	1976-2023		
	Total Investment			1990-2018	1976-2023		
	Public Investment			N.A.	N.A.	N.A.	
	Private Investment			N.A.	N.A.	N.A.	
Trade	Net exports	% of GDP		1990-2021	1976-2023		
	Share of Exports in GDP				1976-2023		
	Share of Imports in GDP				1976-2023		
Public finance and debt	General government revenue	Millions JOD			1990-2021		
	General government total expenditure						
	General government primary net lending/borrowing			1988-2022			
	Public (Budget and guaranteed) External Debt to GDP	% of GDP					
	Public (Budget and guaranteed) Domestic Debt to GDP						
	External Public Debt Service to Exports of Goods and Services						
Inflation, Policy rate and Exchange rate	Inflation	% CPI		1980-2024		1982-2022	
	Exchange rate	JOD/USD (average)				1970-2022	
	Central Bank Main Interest Rate	%					
Labor Market	Labor Force Participation-Total	%	1998-2023	1991-2024	1991-2023		
	Labor Force Participation-Female						
	Labor Force Participation-Male						
	Unemployment Rate						
	Unemployment Rate-Female						
	Unemployment Rate-Male						
	Unemployment Rate-Holders of University Degrees						
	Unemployment Rate-Youth 15-19 Years						
	Unemployment Rate-Youth 20-24 Years						
	Unemployment Rate-Youth 25-29 Years						
	Share of youth not in employment, education or training		2021				
	Share of youth not in employment, education or training		2021				
	Share of youth not in employment, education or training		2021				

Table (6) : Institutions providing Pillar III "Private Sector Development and Sectorial Analysis" data (Period Coverage)

Sectors	JAER National Sources	ESCWA Portal	International Telecommunication Union	Wordbank	IMF	Arab Union of Electricit	www.ceicdata.com	Global Innovation Index	The Heritage Foundation	world population review	timss2023.org	UNCTAD
Constraints on the private sector development								2011-2023 2023 2013-2022	1995-2024			
Financial Sector	2008-2023			2007-2022 2015-2022 2014-2021	1980-2021 2017-2023							
Education Sector	2010-2023	2003, 2005,2007, 2010-2012, 2018-2020		1972-2022 1999-2008, 2013-2018 2010, 2017-2013, 2020 2015-2018						2020-2024	2015-2023	
Health Sector	2015-2022 1995-2023	2010-2021		2000-2021 1960-2022								
Water Sector	2010-2021	2013-2022		1976-2021 1985-2021								
Energy Sector						(2017-2022)						
Transport Sector							2010-2022					
ICT Sector			2023-2024 2009-2015	1997, 2000, 2022 2010-2022								